**كلمة معالى أ.د. أيمن فريد أبو حديد**
**وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية**
**فى الاجتماع الوزارى الثانى حول الأسعار الدولية للأغذيـة**
**بالمقر الرئيسى لمنظمة الأغذية والزراعة بروما**
**7 أكتوبر 2013**

**السيد/ جوزيه جراتسيانو دا سيلفا**
**المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**

**أصحاب المعالي الوزراء**
**أصحاب السعادة السفراء ورؤساء الوفود**
**السادة أعضاء الوفود وممثلي الهيئات والمنظمات الدولية**
**السيدات والسادة الحضور**

**فى بداية كلمتي أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد/ جوزيه جراتسيانو دا سيلفا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على دعوته الكريمة للمشاركة فى الاجتماع الوزاري الثاني للمنظمة حول الأسعار الدولية للأغذية والذي يتزامن عقده في يوم افتتاح أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي ونحن نجتمع اليوم لتبادل وجهات النظر والخبرات حـــول ما تتسببه تقلبات أسعار المواد الغذائية من مشكلات على واضعي السياسات في حكوماتنا وذلك لوجود مخاوف عديدة من بقاء تلك التقلبات للأسعار وتعرضها للأزمات والصدمات الغير متوقعة. لقد تصدرت قضية ارتفاع الأسعار أولويات الحكومة المصرية بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 حيث كان المطلب الأساسي للشعب المصري في ثورته هو عيش – حرية وعدالة اجتماعية ولقد تعرضت مصر لأزمات غذائية متتالية منذ عام 2008 تمثلت في ارتفاعات سعرية متعاقبة لكثير من السلع الغذائية مما عرض الكثير من الأسر المصرية محدودة الدخل للوقوع ضحية عدم القدرة على توفير الكميات المناسبة من الغذاء ومن الجدير بالذكر بأنه ترجع أسباب زيادة أسعار الغذاء بشكل رئيسي إلى ضعف مرونة الاقتصاد المصري بصفة عامة وتأثر القطاع الزراعي بصفة خاصة كما وأن نقص المساحات المنزرعة لبعض المحاصيل الرئيسية مثل القمح والذرة ووجود بعض الممارسات السلبية من جانب بعض المنتجين والوسطاء والتجار وما يتعلق بالية التخزين وقنوات التوزيع وتوقيتات**

**العرض والطلب والتي تساهم بشكل كبير في تقلبات الأسعار للسلع الغذائية.**

**إن عدم ملاحقة النمو في الإنتاج الزراعي للمعدلات المتزايدة في الطلب على الغذاء في ظل وجود الزيادة السكانية يؤدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات وبالتالي تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات ويعتبر دعم السلع الغذائية أحد الحلول التى تلجأ إليها الحكومة المصرية من خلال وضع العديد من السياسات التي تستهدف دعم محدودي الدخل والفقراء وتأمينهم غذائياً ومنها على سبيل المثال لا الحصر – نظام البطاقات التموينية والتي تعد إحدى الوسائل الرئيسية لتوفير السلع الغذائية بحصص مدعومة ومحددة بشكل شهري للأسر المستحقة محدودة الدخل في المجتمع المصري.**

**السيدات والسادة الحضور**

**إن إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر وحتى عام 2030 ترتكز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق معدل نمو زراعي يصل إلى حوالي 4% سنويا والعمل على تحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية وفى نفس الوقت العمل على زيادة الصادرات من المحاصيل الزراعية والتي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية مثل القطن والخضر والفاكهة والنباتات العطرية وزهور القطف.**

**لقد تبنت إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 العمل على الحد من آثار ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية الرئيسية وتشمل إدارة الموارد المائية وتحسين طرق إدارة الري الحقلي.**

1. **زيادة الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الإستراتيجية فإن مصر يمكنها أن تقترب من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وعلى رأسها القمح، والذرة والألبان، والسكر، والأسماك.**

2. **تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية لفئات الشعب المختلفة وذلك بتفعيل السياسات وتنفيذ البرامج المشجعة على زيادة الإنتاج المحلي من السلع ذات القيمة الغذائية العالية والتي من بينها منتجات اللحوم، والألبان**

**والبيض، والأسماك والخضروات والفاكهة.**

**3. الحد من الفاقد التسويقي للسلع الغذائية وضرورة الارتقاء بكفاءة عمليات التسويق والتخزين وزيادة معدلات التصنيع الزراعي بما يؤدى إلى خفض معدلات الفاقد التى تصل إلى حوالي 20% فى مستوياتها الراهنة ، وذلك عن طريق تطوير منظومة التسويق الزراعي بشكل شامل مع وضع سياسات تحافظ على الاستقرار فى تلك المنظومة.**

**4. تطوير شبكات الأمان الأجتماعي تعد مصر من أولى الدول التي وضعت نظاماً للدعم العيني للسلع الغذائية، إلا أن التشوهات السعرية التي رافقت تنفيذ هذه السياسات قد ألحقت ضرراً كبيراً بسياسات تلك الدعم ولهذا السبب وللعديد من الأسباب الأخرى فإن الأمر يقتضى إحداث مراجعة شاملة وجذرية لسياسات الدعم الغذائي المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات أخرى ذات كفاءة عالية للتأكد من وصول الدعم الحكومي إلى الفئات المستحقة من الشعب المصري وتحقق فى نفس الوقت تحسين مستوى التغذية والمعيشة لمختلف الطبقات الفقيرة في مصر استرشادا بالتجارب العالمية الناجحة**

**ولا يفوتني في هذا الشأن أن نؤكد أن إستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي أمر يجب مراجعته في ضوء حقيقة أن مليار إنسان يعيشن تحت خط الفقر وأن جهد أكبر يجب أن يبذل لإستخدام الكتله الحيوية غير الغذائية في هذا المجال.**

**السيدات والسادة الحضور**

**إن الحكومة المصرية قد أقرت إجراءات عديدة للحد من ارتفاع أسعار المواد والسلع الغذائية تمثلت فى تشديد الرقابة على مختلف السلع والقضاء على ظاهرتي التهريب والاحتكار إلى جانب التحكم فى طرق التوزيع وتفعيل رقابة الدولة على المخزون السلعي كما ستشهد المرحلة المقبلة إجراءات جديدة لضبط منظومة رغيف الخبز ووضع العديد من الآليات لضبط الأسواق الداخلية ووفقاً للقانون حيث ينص قانون المنافسة إن من حق مجلس الوزراء في تحديد سعر سلعة معينة ولفترة معينة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية وقد أصدرت**

**الحكومة قرار بتشكيل المجلس الأعلى لحمايـــة المستهـــلك للمشاركـــة فى صناعة القرارات الخاصة بالمستهلكين وحمايتهم انطلاقا من مبـدأ الشفافيـــة وفى إطار جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تعمل الحكومة حالياً بتطبيق نظام الزراعة التعاقدية لمحصولي القمح والأرز اعتبارا من العام الحالي وسيقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى بالتعاقد مع الفلاح على المساحات المقرر زراعتها للموسم القادم وتحديد حجم الإنتاج وبالتالي يمكن رسم السياسات الاستيرادية للقمح من البورصات العالمية في الأوقات المناسبة وبأفضل الأسعار لتغطية احتياجات الشعب المصري العظيم .**

**السيدات والسادة الحضور**

**إنني أود أن أؤكد على التعاون الوثيق والدور البناء الذي تلعبه منظمة الأغذية والزراعة نحو دعم جهود البلدان النامية في مختلف قطاعات الزراعة من اجل تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر وخفض عدد الجوعى على المستوى الدولي والاقليمى وكذلك العمل على دعم ودفع سياسات الدول نحو تحقيق المزيد من التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي خاصة في الدول النامية .**

**كما أود أن أتقدم بكل الشكر للسيد/ جراتسيانو دا سيلفا مدير عام منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة على استضافة المنظمة للاجتماع الوزاري الثاني وإتاحة الفرصة أمامنا جميعاً لجمع وتبادل المعرفة والمعلومات للتخفيف من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع الغذائية**

**وفى النهاية أتمنى لاجتماعنا الهام ولمنظمة الأغذية والزراعة كل النجـاح والتوفيق لخدمة شعوبنا نحو تحقيق المزيد من التنمية الزراعية والأمن الغذائي.**